العمدة الكبرى

في أحاديث الأحكام

عبد الغني المقدسي

٥٤١ هـ - ٦٠٠ هـ

حققه وخرج أحاديثه

الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

رقم الإيداع ٢٠٧١٠ /٢٠٠٣

الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 353 - 012 - 4

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

☎ : ٨٣٣٨٢٤٠ - ٨٣٣٨٢٤٢ - ٨٣٣٨٢٤٤

e-mail : pic@6oct.ie-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين ، حمدًا كثيرًا طيبًا طاهرًا مباركًا فيه ، سبحانك لا نحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك ، تباركت وتعاليت ذا الجلال والإكرام .

لك الحمد الدائم السَّرْمَد ، حمدًا لا يحصيه العدد ، ولا يقطعه الأبد ، كما ينبغى لك أن تحمد ، وكما أنت له أهل ، وكما هو لك علنا حق يارب العالمين .

وصلى الله تعالى ، وسلم ، وبارك كثيرًا على سيدنا محمد ، صلاة وسلامًا وبركة إلى يوم الدين ، وعلى آله وصحبه ، ومن دعا بدعوته واستجاب لرسالته أجمعين .

وبعد ،

فهذا هو كتاب « العمدة الكبرى » للحافظ عبد الغنى المقدسى ، وسميت بالكبرى لأن له كتاباً آخر هو العمدة ، جمع فيه من أحاديث الأحكام التى اتفق عليها الشيخان ؛ البخارى ومسلم .

أما هذا الكتاب فقد جمع فيه أحاديث الأحكام من الكتب الستة تقريباً ، فاتسعت دائرته وجمع فيه مايزيد على التسعمائة حديث .

أما أحاديث العمدة فلم تتعد الأربع مائه والثلاثين حديثا ولهذا يحق لنا أن نسميها العمدة الصغرى فى مقابل العمدة الكبرى هذه .

مصنف الكتاب :

ومصنف هذا الكتاب هو المحدث الكبير تقى الدين أبو محمد عبد الغنى بن عبد الواحد بن على بن سرور الجماعيلى المقدسى [1] ، ثم الدمشقى .

---

(١) أهم مصادر ترجمة الحافظ عبد الغنى :

١ - ذيل طبقات الحنابلة ٢/٥ - ٣٤ .

٢ - تذكرة الحافظ للذهبى ٤/١٣٧٢ - ١٣٨١ .

٣ - سير أعلام النبلاء ٢١/٤٤٣ - ٤٧١ .

ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة بجمَّاعيل ، وهى قرية فى جبل نابلس من أرض فلسطين .

ثم انتقلت أسرته إلى دمشق ، ثم إلى سفح جبل قاسيون وعرفت هذه الضاحية التى سكنوها بالصالحية .

ونشأ أبو محمد فى أسرة ذات علم وصلاح نشرت المذهب الحنبلى فى الشام .

قرأ الحافظ عبد الغنى القرآن وسمع الحديث بالشام .

وتتلمذ فى صغره على عميد أسرته أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى ، ثم تتلمذ على شيوخ دمشق وعلمائها فأخذ عنهم الفقه وغيره من العلوم .

ثم قصد إلى بغداد سنة (٥٦٠ هـ) ونزل عند الإمام الشيخ عبد القادر الجيلانى فقرأ عليه شيئًا من الفقه والحديث وأقام عنده نحو أربعين يوما ، أو خمسين .

ثم مات الشيخ الجيلانى فأخذ عن الشيخ أبى الفتح بن المَنِّى الفقه والخلاف .

ورحل إلى الحافظ أبى طاهر السِّلَفِى سنة ست وستين فأقام مدة بالإسكندرية ثم رحل إليه مرة ثانية سنة سبعين ، وأقام عليه ثلاثة أعوام وكتب عنه الكثير ، حتى قيل : لعله كتب عنه ألف جزء .

ثم سافر سنة نيف وسبعين إلى أصبهان فأقام بها مدة ، وحَصَّلَ الكتب الجيدة .

قال الحافظ الذهبى : سمع الكثير بدمشق والإسكندرية وبيت المقدس ومصر ، وبغداد وحَرَّان والموصل وأصبهان وهمذان وكتب الكثير .

* * *

شيوخه :

وكان شيوخه فى هذه البلدان التى رحل إليها ، فمن شيوخه أحمد بن محمد ابن قدامة عميد أسرته كما قدمنا ، وعبد القادر الجيلانى وابن المَنِّى فى بغداد

= ٤ - المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار ، ص ٣٠٢ .

٥ - شذرات الذهب لابن العماد ٣٤٥/٤ - ٣٤٦ .

والسِّلفى بالإسكندرية ، وأبى الفضل الطوسى بالموصل وعبد الرزاق بن إسماعيل القومسانى بهَمَذَان ، والحافظ أبو موسى المدينى وأقرانه بأصبهان .

قال الذهبى معددًا شيوخه :

سمع أبا الفتح بن البَطِّى وأبا الحسن على بن رباح الفراء والشيخ عبد القادر الجيلى ، وهبة الله بن هلال الدَّقاق ، وأبا زرعة المقدسى ، ومعمر بن الفاخر ، وأحمد بن المقرَّب ، والحافظ أبا طاهر السلفى ، فكتب عنه نحوًا من ألف جزء ، وأبا موسى المدينى ، وأبا الفضل الطوسى .

مكانته العملية :

وظل ينهل من بحور العلم حتى حاز فيه السبق ، يقول ابن النجار « حَدَّثَ بالكثير ، وصنف تصانيف حسنة فى الحديث ، وكان غزير الحفظ ، من أهل الإتقان والتجويد ، قَيِّمًا بجميع فنون الحديث ، عارفًا بقوانينه وأصوله وعلله ، وصحيحه وسقيمة ، وناسخه ومنسوخه ، وغريبة ومشكله وفقهه ومعانيه ، وضبط أسمائه ورواته ومعرفة أحوالهم » .

وقال ضياء الدين : « كان شيخنا الحافظ لا يكاد يسأل عن حديث إلا ذكره وبينه وذكر صحته أو سقمه ، ولا يسأل عن رجل إلا قال : هو فلان ابن فلان الفلانى ويذكر نسبه **فكان أمير المؤمنين فى الحديث** » .

وعمل بالتدريس ، وكان حريصًا على تعليم القرآن والحديث حريصًا على إفادة الناس بعامة وتلاميذه بخاصة ، ولا يبخل بشىء من وقته ، يحسن إلى طلبته ليأخذوا الفائدة منه ، ولذا سمع منه الكثير .

ومازال يمد الأمة بعلومه الزاخرة ورسائله وكتبه القيمة ، ويعبد الله عز وجل حتى أتاه اليقين فى يوم الإثنين الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ستمائة وله تسع وخمسون سنة . ودفن بمصر بمقبرة القرافة .

مصنفاته :

للحافظ عبد الغنى المقدسى مصنفات تعتبر عمدة فى أبوابها ، وخاصة :

١ - الكمال فى أسماء الرجال ، وهو فى أسماء رجال الكتب الستة ، وهو

أصل لجميع الكتب التى ألفت فى هذا المجال ، فقد هذبه الحافظ المزى فى كتابه المعروف بتهذيب الكمال .

وكل من جاءوا بعده لخصوا هذا الكتاب أو هذبوه كالحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب ، وأيضًا فى تقريب التهذيب ، والحافظ الحسينى فى كتابه التذكرة الذى لخص فيه تهذيب الكمال وأضاف إليه رجال المسانيد الأربعة للأئمة الأربعة : أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وكذلك الذهبى الذى لخصه أيضًا فى تذهيب تهذيب الكمال وكلها ترجع إلى أصلها كتاب الكمال ، للحافظ عبد الغنى .

٢ - عمدة الأحكام الكبرى ، هو كتابنا هذا ، وسنتكلم عليه - إن شاء الله عز وجل .

وقد أشرنا إلى الفرق بينه وبين العمدة الصغرى .

٣ - عمدة الأحكام : جمع فيه من أحاديث الأحكام ما اتفق عليه الشيخان . وقد طبع عدة طبعات وشرحه عدد من العلماء منهم ابن دقيق العيد ، وابن النحوى المعروف بابن الملقن .

٤ - النصيحة فى الأدعية الصحيحة ، وقد حققه وعلق عليه محمود الأرناءوط . ونشر بمؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية عام ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

٥ - الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، حققه فالح بن محمد بن فالح الصغير . ونشر فى دار العاصمة بالرياض عام ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م .

٦ - ذكر النار

حققه أديب محمد الغزاوى ، ونشر بدار البشائر الإسلامية بيروت عام ١٤١٥هـ = ١٩٩٤ م .

٧ - من مناقب النساء الصحابيات . نشر بدار البشائر - بيروت عام ١٩٩٤ مع حديث الإفك .

٨ - المصباح فى عيون الأحاديث الصحاح

ذكر ابن رجب أنه ثمانية وأربعون جزءًا ، ويشتمل على أحاديث الصحيحين .

٩ - حديث الإفك ، وقد طبع ونشر فى دار عالم الكتب بالرياض عام ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

وفى دار البشائر بيروت عام ١٩٩٤ .

١٠ - نهاية المراد من كلام خير العباد . ذكر ابن رجب أنه لم يبيضه كله ، فى السنن ، وهو نحو مائتى جزء .

١١ - محنة الإمام أحمد بن حنبل

حققه د/ عبد الله بن عبد المحسن التركى ونشر بدار هجر بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٢ - الاقتصاد فى الاعتقاد :

حققه د/ أحمد بن عطية الغامدى ونشر فى مكتبة العلوم والحكم الطبعة الثانية عام ١٤٢٢ هـ .

وله مصنفات كثيرة غير هذه ، وهى تربو على الأربعين .

العمدة الكبرى :

وهو هذا الكتاب ، وهو يضم أحاديث الأحكام التى اختارها المصنف من الكتب الستة غالبًا .

وأحاديثه فى مجملها صحيحة ، وكأن مؤلفه أرادها كذلك ، وإن لم يصرح بذلك فى مقدمته .

وقد رتبه مصنفه على أبواب الفقه ، وعلى الكتب التى رتب عليها أحاديث العمدة الصغرى تقريبًا .

مخطوط الكتاب :

وقد اعتمدت على صورة مخطوط للكتاب من مكتبة كوبريلى برقم ٣٧٣ .

وهو بخط النسخ ، وفى ١٧٤ ورقة بمقياس ٣ر١٥ X ٥ر٢١ سم ومسطرتها ١٣ سطرًا .

وفى آخرها : « تم الكتاب بعون الملك الوهاب ، وإليه المرجع والمآب فى يوم الأربعاء افتتاح سنة إحدى وسبعين وثمان مائة على يد العبد يوسف بن أحمد البحيرى المالكى » .

ثم قراءة للكتاب على عبد الرحمن بن يوسف بن على بن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى ، وقرأ عليه نقيب الأشراف محمود الكاظمى .

وقد أجازه أن يروى الكتاب وغيره .

وتاريخ ذلك يوم الجمعة ثالث شهر المحرم الحرام سنة أربع بعد الألف بثغر دمياط .

والمخطوط فى سبعة أجزاء ، وفى آخر كل جزء مثل هذه القراءة والسماع كما هو مدون فى نشرتنا هذه .

عملى فى الكتاب :

كان عملى فى هذا الكتاب ماهو معهود من نسخ الكتاب وتقسيمه إلى فقرات ، وترقيم أحاديثه ، وتخريجها ، وبيان درجتها ، وعمل فهارس لأطراف الأحاديث ، ولمصادر التحقيق وللكتب والأبواب .

هذا بالإضافة إلى تحقيق النص وبيان الصواب فيه .

وأنبه إلى أمرين :

الأمر الأول : يتعلق ببيان درجة كل حديث ، وأرجو من كل قارىء أو باحث أن يتمهل فى قناعته بما أثبته من درجة بعض الأحاديث ؛ ذلك أننى فى بعض الأحيان قد أخالف هذا أو ذاك فى الحكم على الحديث ، ولكننى لا أخالف لمجرد المخالفة ، بل اجتهدت غاية الجهد أن أبرز أحكامى ، وربما أطلت التعليق من أجل ذلك ، فأرجو من القارىء أن يتمهل معى حتى يقرأ كل التعليق ويتبين له وجهة نظرى فيما ذهبت إليه .

ومهما يكن من أمر فمنهجى فى الحكم على الأحاديث أننى آتنس بحكم السابقين للحديث كالترمذى ، وأبى داود ، والحاكم ، ومن ورائه الذهبى ، وابن حبان ، وابن خزيمة ، وغيرهم من النقاد الذى يحكمون على الأحاديث بما عندهم من أسس وخبرة وتجارب لا تتاح لكثير من المُحْدَثِين الذين يعارضونهم ويَسْبَحُون ضد تيارهم ، وأحاول قدر الجهد أن استنكه أسباب أحكامهم ودوافعها لأستضىء بنورهم .

والحمد لله رب العالمين فقد أفادت الإطالة فى تخريج الأحاديث والحكم عليها أن ضمت أحاديث إلى الكتاب ؛ متابعات وشواهد ، **مما جعله أقرب إلى أن يكون موسوعة فى أحاديث الأحكام** ويتجلى ذلك فى فهرس أطرافه .

الأمر الثانى : وهو اعتذار لما قد يفلت من صحة ضبط الأحاديث ؛ فقد ضُبطت الأحاديث ضبطًا كاملًا ولكن جاءت طامات فى تجارب الطبع من رفع المنصوب ونصب المرفوع ، وصُحِّحَ هذا أكثر من مرة ، ولكن أخشى أنه قد نَدَّ شىء ، فإذا كان فأعتذر عنه ، وحسبى أننى قد بذلت أقصى الجهد فى ذلك .

وقد أيقنت أن أفضل الضبط الذى يسهل على الكاتبين والمصححين ما اقتصر على ما يحتاج إلى ضبط من كلمة أو حروف فيها .

واعتذار أخير عن خطأ وقع فى ترقيم الأحاديث ولم يكتشف إلا فى مراحل الطبع الأخيرة مما لم يمكننا معها تلافيه ، وخاصة بعد عمل فهرس الأطراف الذى اعتمد على الترقيم الذى ترتب على هذا ، وبدأ هذا الخطأ بعد ٣٤٧ إذ رجع الرقم بعده إلى ٣٣٨ واستمر إلى نهاية الكتاب وبذلك تكرر من رقم ٣٣٨ إلى رقم ٣٤٧ ، وعلى هذا يصبح عدد أحاديث الكتاب ٩٥٩ بدلا من ٩٤٩ .

وأخيرا أدعو الله عز وجل أن ينفع بهذا العمل ، وأن يغفر لنا ماقد يكون فيه من زلات ، وأن يجعل عملنا فيه خالصًا لوجهه الكريم .

وصلى الله تعالى وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

رفعت فوزى عبد المطلب

القاهرة : دار القرآن والحديث

٧٢ ش أبو حيان التوحيدى - مدينة نصر - الحى السابع

فى ٢٢ من شعبان ١٤٢٣ هـ = ٢٨ من أكتوبر ٢٠٠٢ م

روايتى للكتاب

أروى العمدة عن شيخى العارف بالله محمد الحافظ بن سالم بن عبد اللطيف إجازة عن السيد عبد الحى الكتانى ، عن الشيخ أحمد رضا على خان ، عن آل الرسول الأحمدى ، عن عبد العزيز الدهلوى ، عن أبيه ولى الله الدهلوى عن محمد وفد الله ابن الشيخ محمد بن سليمان الرودانى ، وأبى طاهر الكورانى كلاهما عن والد الأول محمد بن سليمان الرودانى صاحب كتاب صلة الخلف بموصول السلف ، عن على بن أحمد الأجهورى ، عن النور القرافى ، عن المُسْنِد المعمَّر لما فوق المائة قريش البصير العثمانى المقرى ، عن الشمس ابن الجزرى ، عن محمد بن إسماعيل بن الخباز وليس بالنحوى ، عن الزين أحمد بن عبد الدائم ابن نعمة ، عن الحافظ عبد الغنى المقدسى .

قال الكتانى : ونروى عن أبى اليسر المهنوى المدنى ، عن الأستاذ ابن السنوسى ، عن ابن عبد السلام الناصرى ، عن أبى العلاء العراقى ، عن أبى الحسن الحريسى ، عن الرودانى به .

* * *

صفحة العنوان

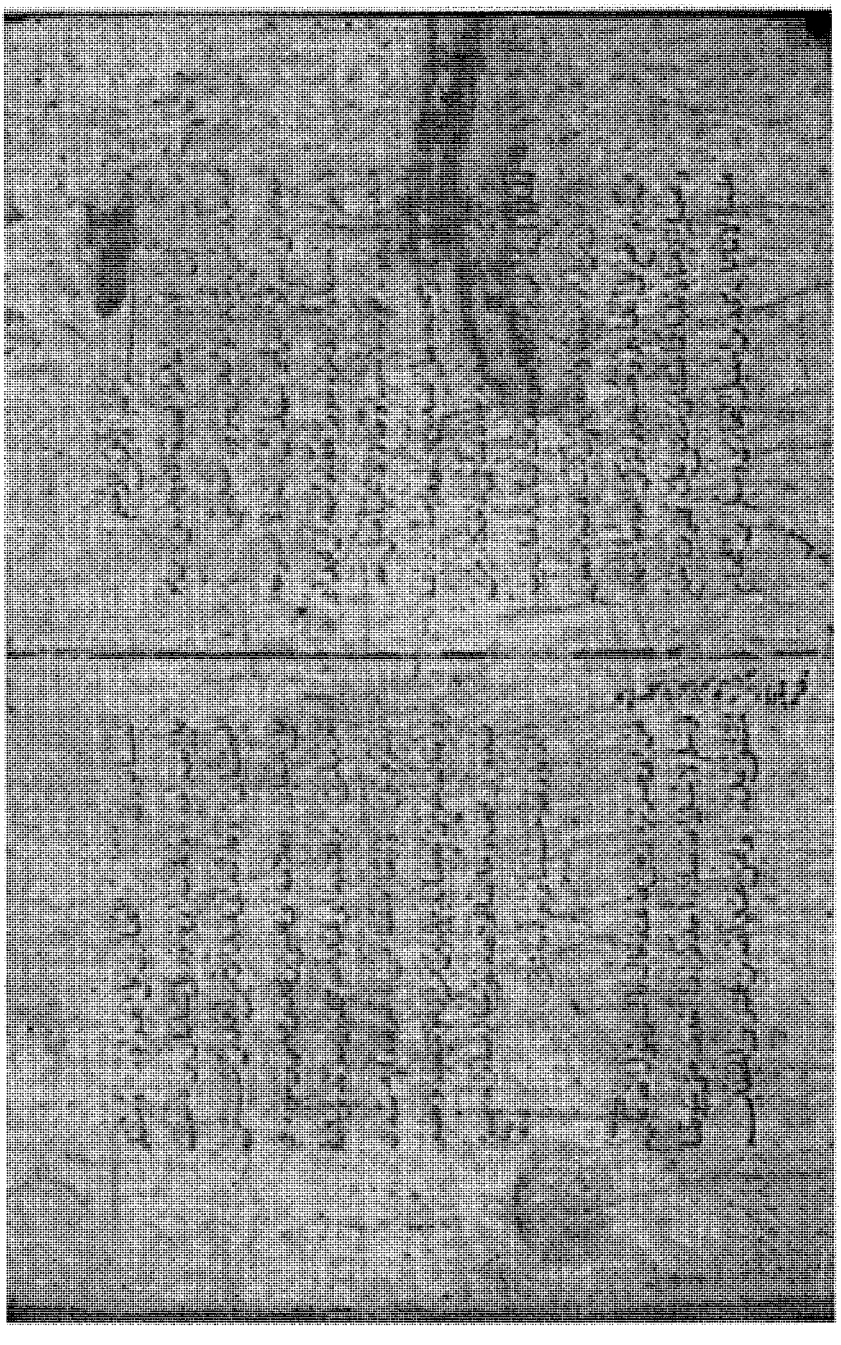

مقدمة المصنف

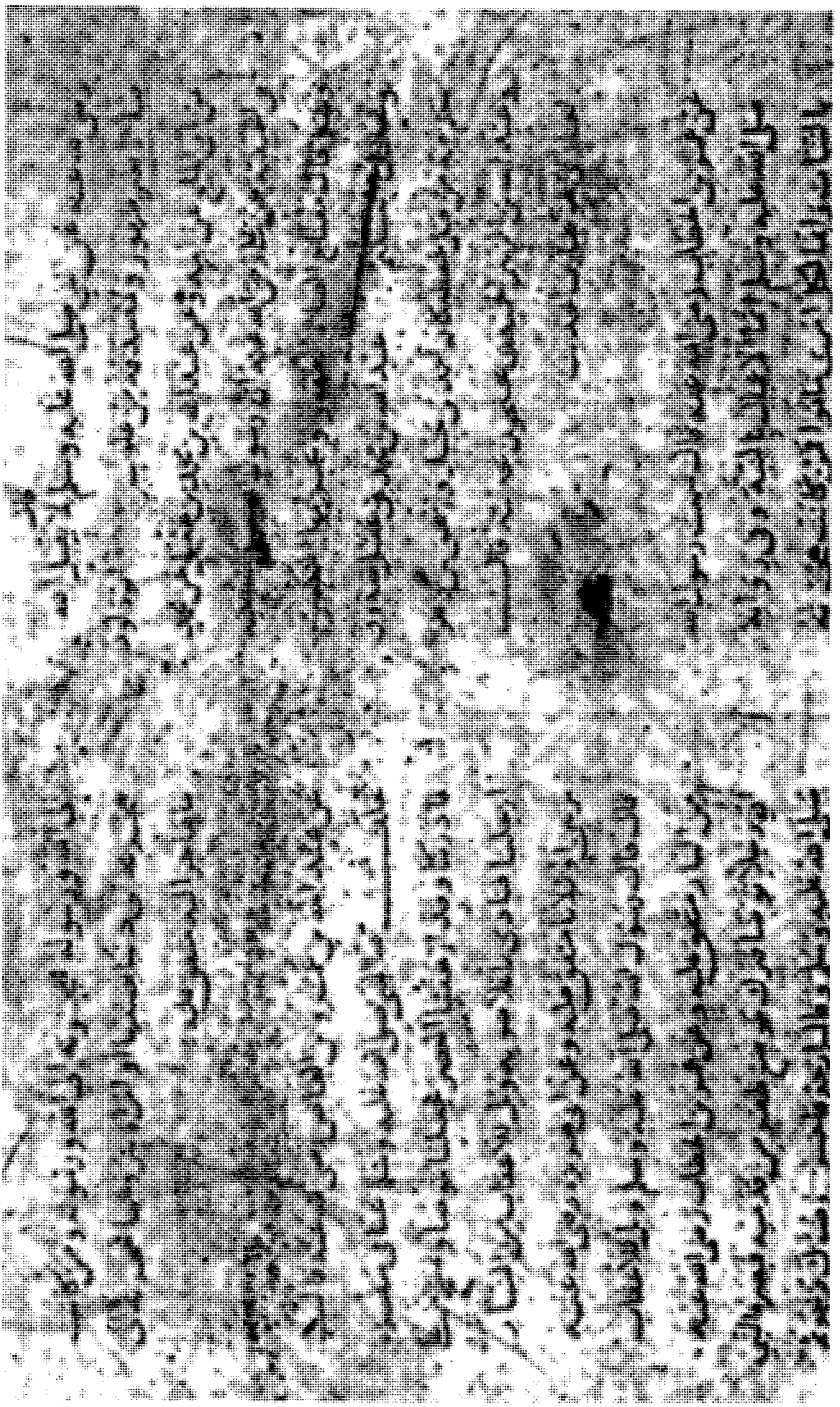

اللوحة الثالثة من المخطوط

اللوحة الرابعة

بمقاربة من أدخل فرسانا بين فرسين وهو أمر أن
يسوق فوق مقاربة ٥
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له
في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم
العبد عليه قيمة عدل فاعطى شركاءه حصصهم
وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق
عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من أعتق شقصا من مملوك فعليه
خلاصه في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك عليه
فيعتق ثم استسعى غير مشقوق عليه
عليهما التشقيص والتشقص واحد وهو النصيب
مثل النصيف والنصف عن عمران بن حصين رضي

الله عنه ان رجلا أعتق ستة مملوكين له عند
موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثا ثم اقرع بينهم
وأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولا شديدا
وفي لفظ لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن
في مقاربة المسلمين عن سمرة بن جندب رضي
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من ملك ذا رحم محرم فهو حر
عن
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقي
عليه درهم
عن أم سلمة رضي الله عنها قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان
لإحداكن مكاتب وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب

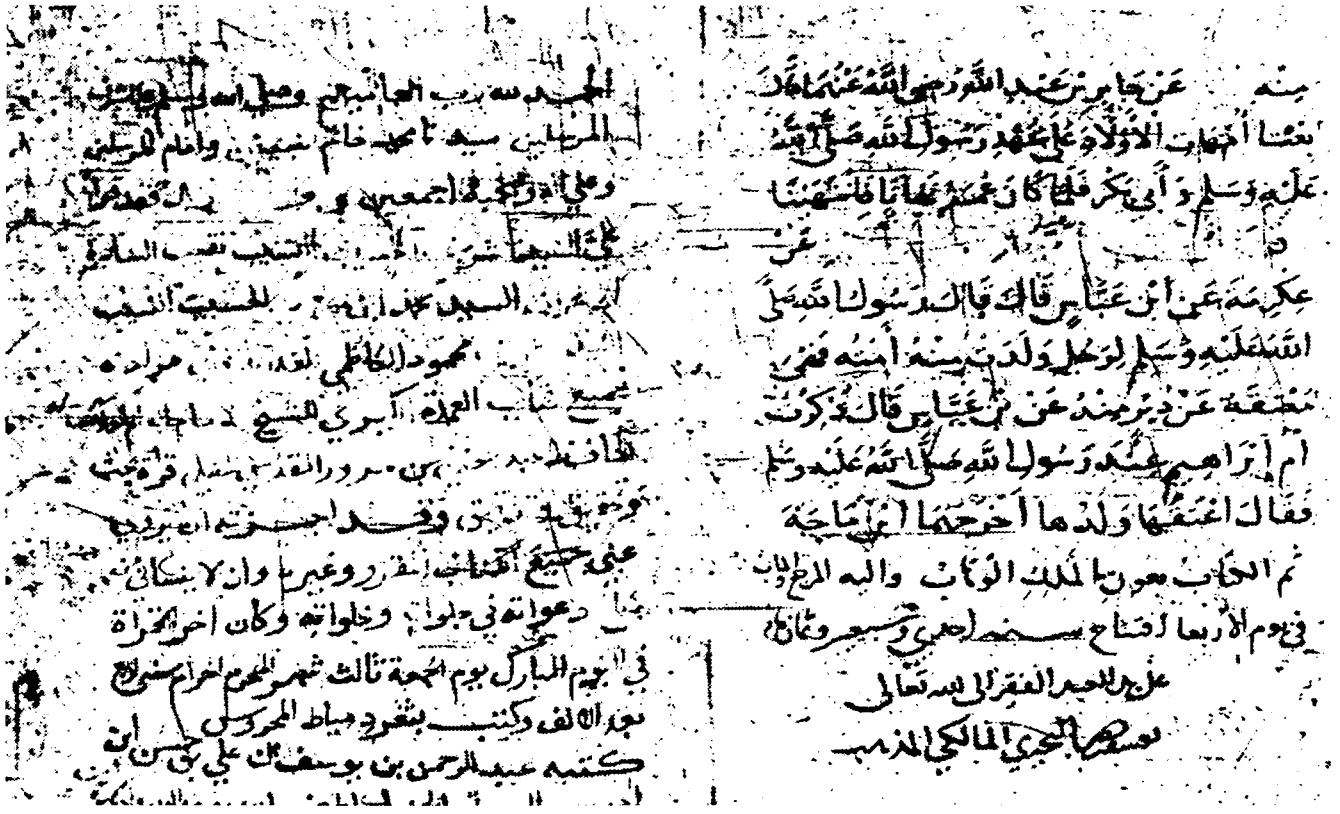

اللوحة الأخيرة